

التحرش الجنسي ما بين أجساد النساء وعقول الرجال

سحر صادق

بغداد

التحرش كمصطلح لغوي هو كلمة مشتقة من الفعل الثلاثي حرش وهو اغراء الإنسان أو ليقع بقرنه ، وكتعريف عام هو أقوال أو أفعال وإيماءات تخرج عن نطاق اللياقة وتصدر من أشخاص يقصدون من ورائها استمالة الآخرين ليمارسوا معهم سلوكا جنسيا وقد يتم أما بالتهديد أو الابتزاز وللتحرش عدة صور كان يكون كلاما جنسيا أو عاديا يحمل مضامين تشير إلى الرغبة في اغواء الضحية ومنها التحرش الجسدي عن طريق الملامسة البدنية المباشرة أما عدم الالتزام بالدين والشرع فهو في كل حالاته منهم مع سبق الإصرار والترصد وهذه الظاهرة تختلف من مجتمع إلى آخر ، قد تكون السواد الأعظم في دولة مصر ، حيث تتعرض لها على نحو مايقارب 99.3 بالمئة من النساء المصريات ، وفقا للبحث الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة وهو مايدفعنا للسؤال كيف لمجتمع يعرف بتدينه بطبيعته تتعرض نسأوه إلى هذه الظاهرة البشعة ؟!

وهل جريمة التحرش تقتصر على الفاعل والمفعول به فقط ؟! أم إن هناك شركاء، للفاعل ؟، سأرصد هنا شركاء الجريمة التي تخص المجتمع المصري ، الشريك الأول /المبرر ، هو أحد أكثر انتشاراً سواء على السوشيال ميديا والواقع أيضا ، ما أن تتجرا فتاة على الحديق بأنها تعرضت للتحرش حتى تجد سبلا من الاتهامات والتعليقات المبررة للجريمة محتجين بلبسها أو طريقة يسيرها أو ضحكاتها ...الخ ، وكان الرجال هم كائنات من زجاج يكسرها تماسكهم من طرفة عين أو هدير صوت ، هؤلاء هم من يشجعون التحرش على الاستمرار ، لأنهم سيجدون دوما من يدافع عنهم ، بل إن التحرش مع الوقت تجده اقتنع بتلك التبريرات وبأن الفتاة هي من احاطتهم بأذرع الغواية ، أما الشريك الثاني /رجال الدين هم أكثر من يمكن ادانتهم في انتشار جرائم التحرش ولكنهم مسكوت عنهم بفعل سلطات المصالح الخاصة كخط أحمر لايمكن تجاوزه ومع انتشار الفتاوى المحقرة للمرأة وشأنها خرجت أجيال لا ترى فيها سوى قطعة لحم أو إناء لتفريغ شهوتهم محتجين بنقصها العقلي والديني ، فكيف ننتظر أن تحترم الإنثاء في الشوارع والأماكن العامة ، وكيف لمجتمع يحفظ كرامة النساء بوصفها عورة حتى وإن ارتدت النقاب ، بالنسبة لإخواننا المصريين لم يرى بعهدهم مثل ماحدث من تحرش علني جماهيري على شكل مجموعات متمردة تهاجم الفريسة بكل وحشية وكآتهم وحوش هجرت الغابات لتتروى رملها الجاف بقطع لحم بشرية ، ماهو الا فعل مردود لنقابة الإخوان المتأسلمين والتي لم تقف عند حل استهداف الطبيعة الأخلاقية للمجتمع بل استهدفت الهوية المصرية من خلال تكوين عصابات من المتحرشين لأهداف تخدم مصالحهم ، التحرش جريمة مثلها مثل أي جريمة كبرى وهي تعدي على الآخر والمسؤول عنها هو غياب القانون وغياب السلط المنفذة لها ، 90 بالمئة من البشر بالعالم كله لو أمئنا العقاب لاسأوا الأدب ، من المضحك أن يقولوا شيوخ السراويل أن في الغرب كل خمس دقائق تقتصب فتاة بسبب العري ؛!، لوكانت هذا الكلام دقيق طبياً ؛

فكر مريض

أما في بلاد المتأسلمين ففي كل ثانية تقتصب فتاة ببلادهم ولا أحد يعلم ذلك إلا الله ، فمن تشتكي تكون عرضة لأسنة المجتمع الرقيق ، الفكر المريض يضع مايشتهي من اللاشئ ، في السبعينات من القرن الماضي كانت الفتاة في المدن الكبرى تخرج بفستان قصير ولا أحد ينظر إليها ولم تكن تعرف مصطلح التحرش إلا بعد صعود شياطين المؤسسات الدينية أو التي تدعي الدين وسيطرتهم على كل المؤسسات وصلوا إلى كل بيت ، وروجوا ثقافة الجسد وأوهمو الذكر انه لاسياسي من رجولته إلا غرائزه ويحق له ان يعبر عن ذلك بكل الطرق ، وأوهمو المرأة انها لا تسأوي إلا جهازا تأسليا مقيدا لرغبات الرجل ومحاسداها إلا إغراء، قبيح يثار به نيران جهنم ، في نظري المرأة المحجبة هي الأكثر عرضة للتحرش في المجتمعات الشرقية فالمحجوب عن النظر يدفع أصحاب الكبت إليه بطريقة هستيرية سواء بالغلغ أو الفكر ، المشكلة ليست بكون رجل وكوني امرأة وإنما المشكلة تكمن في انعدام الثقافة الجنسية في العالم العربي ووضعها في قوائم المنوعات والكبوتات ، وأيضاً عدم التفريق بين التي تعرض البغاء والمتحررة ، والكلم يرى الناس بعين طبعه واللباس لا يعكس بالطلق أخلاق وفكر صاحبه وإنما منامله على أرض الواقع ، الكبت الجنسي من عدم الاختلاط الصحي منذ الصغر هو سبب كل المواقف التي نعيشها ، التحليل النفسي لفرويد هو أشبه ببناء مملوء بالماء محكم الغلق وموضوع على النار فالغليان اذا لم يجد له مخرجاً يؤدي إلى الانفجار الشديد ، بأسلوب سهل وميسط يقلنا فرويد في رحلة بعلم النفس ويحدثنا عن الانحراف والشذوذ ، عوامله وطرق علاجه وهو يقول دائماً إن وراء كل شذوذ جنسي قصة حصلت للطفل وهو صغير وهذا شئني وأرد قد تكون المسألة أعمق من الكبت الجنسي لأنه نتيجة طبيعية لثقافة متغلغلة ، كل ممنوع بقوة مرغوب بقوة ، بينما في الغرب الجنس مسموح وبالتالي الرجل مطمئن نفسياً لايحلم اي عقدة على هذا يكون تصرفه إنسانياً مع المرأة ، إنها لعنة الجسد التي روجها شيوخ العهر وثقافة العيب التي انتبثت الف جدار بين الرجل والمرأة حتى أصبحت علاقتهما تنحصر في إطار الجنس فقط ، والزيادة في الخواطر التي تجول في العقول الخرية ، لو تأملنا قليلا لوجدنا أن المسألة أكبر من الالتزام في الدين أو أمراض نفسية أو مؤامرات إذ هي مبادئ تغرس في ضمير الإنسان ، في بروكسل ستلاحظ في الفتاة تخرج من الحانة مخمورة وهي لاترتدي إلا القليل من الملابس وتمتر في أزقة ضيقة وطويلة ومعتمة وملبنة بالمقاهي المكتظة بالرجال ومع ذلك تكمل طريقها سلام دون أن يتحرش بها أحد ، وفي أماكن أخرى من العالم حيث يسود التشدد والغلو والتطرف تجد الفتاة المحشمة لاستطيع ركوب الباص أو المشي لوحدها في أماكن عامة فكيفما إذا تمشت في أماكن خاوية ورغم أنها تعيش وسط مجتمعات تتغنى بالفضيلة، وتعرض لتعشي في الشوارع ترتدي ساعة غالية الثمن وتعرض للسرقة ! فقبضوا على اللص وتمت المحاكمة ببراءة اللص وحملك المسؤولية لأنه أثرت طمع اللص المسكين بارتدائك تلك الساعة وحكم عليك بعدم ارتداء أشياء ثمينة ومغرية هل ستفعل ذلك ؟! منطلق اعوج اليس كذلك ؟ فآين تكن الفضيلة في جسد المرأة أم في عقل الرجل ؟.

بمجلس تشريعي مستقل، وأن الزج بها - أي المحافظات - في عدد من النصوص الدستورية إلى جانب الإقليم جاءت نتيجة العجالة وغياب الرؤية المكتملة لعراق ما بعد دستور 2005 وما يؤكد عدم الحاجة إلى مجلس الاتحاد ما يسود لدى الشعب العراقي اليوم قناعة تقليص عدد من يمثلهم في السلطة التشريعية وليس فتح باب آخر من التفتقات والامتيازات التي سئم منها الشعب وغدت تشكل عبئاً ثقيلًا من أعباء الدولة العراقية.

إكرام الميث ليس من مصلحة الدساتير أن تبقى نصوصها معطلة لذلك يضعف ثقة الشعب بأحكامها ويدفع السلطة الحاكمة على التجاسر في انتهاك ما تبقى من نصوصها بالتجاهل وعدم التطبيق كلما سنحت لهم الفرصة واقتضت لذلك المصلحة، وذلك ما يحدث فعلا في العراق فصار المعنين بتطبيقه يؤمنون ببعض نصوص الدستور ويكفرون ببعض، ولذلك فإن النصوص التي تولد ميته لعدم تماشيها مع الواقع الاجتماعي ينبغي تعديلها أو الغائها كلما سنحت الفرصة للسلطة المختصة، وارتباطا بموضوعنا اليوم لتكون هذه النصوص الدستورية (48، 65، 137) على باب التعديل الدستوري إذا ما توفرت الإرادة الصادقة لأصحاب القرار؛ كاستجابة فعلية للتحديات التي لازلنا نواجهها في العراق حتى وإن بقي العراق دولة اتحادية، في الوقت الذي نجد فيه أن إقليم كردستان هو الإقليم الوحيد في العراق حتى يومنا هذا ولعله سيبقى الوحيد، أما المحافظات غير المنظملة في إقليم فهي ليست بأقاليم ليتم تمثيلها

بمجلس الاتحاد يصالحات واسعة على حساب صلاحياته المنوحة له بموجب الدستور. **ضرورة المجلس** وهنا يثار التساؤل: هل ان ثنائية السلطة التشريعية امر لا يمكن الاستغناء عنه في ظل الأنظمة الفيدرالية كما هو الحال في العراق، الجواب هو بالنفي، والدليل ان هنالك عدد من الدول تعتمد النظام الفيدرالي ولديها سلطة تشريعية واحدة كما هو الحال بالنسبة ليوغسلافيا سابقا بموجب دستورها سنة 1963؟ فالغاية من انشاء الثنائية التشريعية في الدول الفيدرالية هو عندما يكون هناك تفاوت كبير بين عدد سكان اقليم عن الآخر وهذا التفاوت سينعكس في عدد الممثلين في السلطة التشريعية وما يرافقه من تفضيل مصلحة اقليم على آخر وضياح حقوق الاقاليم التي عدد سكانها قليل بالنسبة لغيرها من الاقاليم الكبيرة وكانت فكرت الثنائية التشريعية قد ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية ولهذا الظهور ما يجره ان هنالك تفاوت سكاني كبير بين ولاية وأخرى، وهو أمر مختلف تماما في العراق الذي يتوزع عدد سكانه بشكل متقارب في مختلف المحافظات العراقية بما فيها محافظات الإقليم؛ وبذلك نصل الى نتيجة ان مجلس الاتحاد وكما أثبت الواقع لنا لا حاجة له في العراق حتى وإن بقي العراق دولة اتحادية، في الوقت الذي نجد فيه ان إقليم كردستان هو الإقليم الوحيد في العراق حتى يومنا هذا ولعله سيبقى الوحيد، أما المحافظات غير المنظملة في إقليم فهي ليست بأقاليم ليتم تمثيلها

القانونية المكتملة لواسعي دستور 2005 وانهم يتعاملون مع عدد كثير من الوقائع التي ينبغي للدستور ان ينظمها بطريقة اسقاط الفرض والبقاء الجبل على الغارب، فبالرجوع الى المادة 65 التي نصت على انشاء مجلس الاتحاد يضم ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنظملة في اقليم، وتحديد صلاحياته من قبل قريته مجلس النواب بقانون مجلس الاتحاد، من جانب، ومن جانب اخر نجدها قد احوالت تحديد صلاحياته لقرينه مجلس النواب مما أدخل بمركز مجلس الاتحاد الدستوري وصلاحياته، فكما هو معروف ان مجلس الاتحاد سلطة تشريعية موازية لمجلس النواب الغاية منه تحقيق التوازن ما بين مصلحة الشعب عموما التي يمثلها مجلس النواب ومصصلحة الاقاليم التي يمثلها مجلس الاتحاد، وعلى الرغم من ذلك جعل واضعو الدستور مجلس الاتحاد ادنى مرتبة من مجلس النواب على اعتبار ان الأخير هو المعني بصلاحياته، وعلى مستوى الصلاحيات ففي الوقت الذي نجد الدستور العراقي قد نظم صلاحيات مجلس الاتحاد بشكل مفصل نجده يبخل على مجلس الاتحاد ذكر أي صلاحية في صلب الدستور، وانما أحال تحديد صلاحياته الى مجلس النواب والذي بالتاكيد - أي لا يرغب بأن

الجميع في نفق المهاترات وناسي سنسورية التوقيعات في تسليم السلطة . **عملية سياسية** الأمر الذي سوف يضر بالجميع دون استثناء ويضع العملية السياسية على مفترق طرق سيما وجود المتريصين سوعا وشرما مستطيرا بالعراق من دول الإقليم أو الجوار أو الكبار على حد سواء . وهذا يحتم على السياسيين وغير السياسيين التصرف بروح مسؤؤها الحرص والوطنية للحفاظ على المنجز الديمقراطي واحسبهم يعرفون بم تاني هذه المفردة الليعنة ومنظومة قيمها الرسومية بإتقان على شعوب لها قيم وتراث يختلف تماما عن يريدون ويطالبون ببسطها على شعوب العالم الثالث؛ إذ لا تبعذ أمريكا حاملية اللواء السحري في دمقرطة الآخرين من الوقوع في قضية التزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات والاتهامات التي تجري بين حزبين فقط ويجري تصويت ل ٥٠٠ الف صوت لكي يحسم أمر الرئاسة الأمريكية في عهد بوش وكننتون . فما بالك بلبدان تحوي عشرات الأحزاب ومنها متضاربة ومتقاطعة وأن التقت ببعض المشتريات . انني أرى من الواجب فعله في ظل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد على عموم السياسيين والفائزين على وجه الخصوص بان يعطوا الفرصة للفائز سيما وأن جميع أطراف العملية السياسية قد وجهوا سبلا من التهاني والتبريكات له من داخل العراق وحتى خارجه ليقوم بتشكيل الحكومة المرتقية والذهاب قدما للقضاء على الحاصصة وبعيدا عن ظهور مصطلحات جديدة تكسر هذا المبدأ المقيت والسرطاني الذي لم يجلب للبلد خيرا وإبداء التعاون التام معه في سبيل تقديم الخدمات المؤجلة لسنين طويلة من عمر العراق الجديد لأبناء هذا الشعب دون تمييز والنهوض بأعباء المرحلة

كما تعلمون أعزائي ان التوجه بعد 2003 انصحب حول تبني النظام الفيدرالي بإصرار من الجانب الكردي فضلا عن غيرهم من السياسيين، فوضع دستور سنة 2005 وسابقة الذي مهد له قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية سنة 2004 بتبني النظام الفيدرالي، بعدما كانت الدولة العراقية دولة موحدة قبل ذلك العهد مع منح

كما تعلمون أعزائي ان التوجه بعد 2003 انصحب حول تبني النظام الفيدرالي بإصرار من الجانب الكردي فضلا عن غيرهم من السياسيين، فوضع دستور سنة 2005 وسابقة الذي مهد له قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية سنة 2004 بتبني النظام الفيدرالي، بعدما كانت الدولة العراقية دولة موحدة قبل ذلك العهد مع منح

المجلس الاتحادي العراقي أنموذجا

عندما تولد نصوص دستورية ميتة فإن إكرام الميت دفنه

محمد عدنان علي الزبر

بغداد



الحكم الذاتي للمناطق الكردية، فكان نتاج الإخذ بالنظام الفيدرالي أن يأخذ العراق بخناثية السلطة التشريعية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة فيدرالية وغيرها من الدول الفيدرالية ظلناً من واضعي الدستور العراقي لعام 2005 أن هناك تلازماً حتمياً بين تبني النظام

من جانب آخر نجدها قد أحوالت تحديد صلاحياته لقرينه مجلس الاتحاد الدستوري وصلاحياته، فكما هو معروف ان مجلس الاتحاد سلطة تشريعية موازية لمجلس النواب الغاية منه تحقيق التوازن ما بين مصلحة الشعب عموما التي يمثلها مجلس النواب ومصصلحة الاقاليم التي يمثلها مجلس الاتحاد، وعلى الرغم من ذلك جعل واضعو الدستور مجلس الاتحاد ادنى مرتبة من مجلس النواب على اعتبار ان الأخير هو المعني بصلاحياته، وعلى مستوى الصلاحيات ففي الوقت الذي نجد الدستور العراقي قد نظم صلاحيات مجلس الاتحاد بشكل مفصل نجده يبخل على مجلس الاتحاد ذكر أي صلاحية في صلب الدستور، وانما أحال تحديد صلاحياته الى مجلس النواب والذي بالتاكيد - أي لا يرغب بأن

العراق والتغيير

فرصة الفائز بالانتخابات

به في دول العالم الثالث شكلا وموضوعا وتطبيقا لا تناثر بالديمقراطية الغربية المستوردة الخادشة بحياء الناس المليئة بالأفكار المعادية للحضارة والتراث العريق لنا . ان وطنكم العراق وخيمتكم تستفيئون بظها تحتاج حتما إلى تضحياتكم الصادقة في السير إلى بر الأمان وتوفير الخدمات المؤجلة الأساسية وارجاع مكانته الإقليمية و الدولية ..

ولكن دورتكم البرلمانية هي دورة إلقاء الاتييزات الباطلة ودورة تقديم الخدمات وبناء البنى التحتية للبلد والإنسان بأشجار المشتريات وتأجيل الاختلافات والتكاتف والتعاون الجادين ... فما لم يفلح الفائز بما مكتنموه فإن السبل الدستورية والقانونية هي الحكم الفصل لواقع التغيير...

الاعلام ليتضح لأبناء الشعب الذين عرّفوا عن أداء دورهم الأخلاقي والوطني بكونهم إلى عدم المشاركة في الانتخابات مع أن نسبتهم ليست بالقليلة حيث الغالبة كان فعلهم تلقائيا وليس مسيسا أو قد أصابه السائيس المخرض للاعلام الاصفر باستثناء القلة المنحرفة عن توجهات العهد الجديد .

نقط معين

ان بدمقراطيات العالم الحر تجدها لا تلنّزم بنطم معين ومحدد في توليفات الحكومات في بلدانها ؛! لذلك أجد من السعدل أن أقول حري بالسياسيين في العهد الديمقراطي الجديد ان تكون لهم بصمة في تحديد بوصلة الديمقراطية لبلدنا الحبيب تتلائم مع القيم السائدة في المجتمع وتكون مثالا يحتذى

الحالية بعيدا عن التصيد وملاحقة الهفوات البسيطة ونقول له جميعا عمل بأيدينا ودعمنا ومباركتنا مع ممارسة الدور الرقابي بشكل صارم فيما يخص أموال الشعب والحرص عليها من خلال ترشيد الإنفاق وإلغاء الامتيازات الظالمة والفاحشة التي تنعم بها ثلة تعودت على البذخ والصرف والتبذير وارجاعها إلى خزينة الدولة وطمانة الشعب إلى الإجراءات القانونية اللازمة والسليمة في العمل الحكومي والرقابي والقضائي.

داخل العراق وحتى خارجه ليقوم بمهمة تشكيل الحكومة المرتقية والذهاب قدما للقضاء على الحاصصة وبعيدا عن ظهور مصطلحات جديدة تكسر هذا المبدأ المقيت والسرطاني الذي لم يجلب للبلد خيرا وإبداء التعاون التام معه في سبيل تقديم الخدمات المؤجلة لسنين طويلة من عمر العراق الجديد لأبناء هذا الشعب دون تمييز والنهوض بأعباء المرحلة

أبو ذر المسعراوي

بغداد



هذا يحتم على السياسيين وغير السياسيين التصرف بروح ملؤها الحرص والوطنية للحفاظ على المنجز الديمقراطي واحسبهم يعرفون بم تاني هذه المفردة الليعنة ومنظومة قيمها الرسومية بإتقان على شعوب لها قيم وتراث يختلف تماما عن يريدون ويطالبون ببسطها على شعوب العالم الثالث؛ إذ لا تبعذ أمريكا حاملية اللواء السحري في دمقرطة الآخرين من الوقوع في قضية التزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات والاتهامات التي تجري بين حزبين فقط ويجري تصويت ل ٥٠٠ الف صوت لكي يحسم أمر الرئاسة الأمريكية في عهد بوش وكننتون . فما بالك بلبدان تحوي عشرات الأحزاب ومنها متضاربة ومتقاطعة وأن التقت ببعض المشتريات . انني أرى من الواجب فعله في ظل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد على عموم السياسيين والفائزين على وجه الخصوص بان يعطوا الفرصة للفائز سيما وأن جميع أطراف العملية السياسية قد وجهوا سبلا من التهاني والتبريكات له من داخل العراق وحتى خارجه ليقوم بتشكيل الحكومة المرتقية والذهاب قدما للقضاء على الحاصصة وبعيدا عن ظهور مصطلحات جديدة تكسر هذا المبدأ المقيت والسرطاني الذي لم يجلب للبلد خيرا وإبداء التعاون التام معه في سبيل تقديم الخدمات المؤجلة لسنين طويلة من عمر العراق الجديد لأبناء هذا الشعب دون تمييز والنهوض بأعباء المرحلة

هذا يحتم على السياسيين وغير السياسيين التصرف بروح ملؤها الحرص والوطنية للحفاظ على المنجز الديمقراطي واحسبهم يعرفون بم تاني هذه المفردة الليعنة ومنظومة قيمها الرسومية بإتقان على شعوب لها قيم وتراث يختلف تماما عن يريدون ويطالبون ببسطها على شعوب العالم الثالث؛ إذ لا تبعذ أمريكا حاملية اللواء السحري في دمقرطة الآخرين من الوقوع في قضية التزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات والاتهامات التي تجري بين حزبين فقط ويجري تصويت ل ٥٠٠ الف صوت لكي يحسم أمر الرئاسة الأمريكية في عهد بوش وكننتون . فما بالك بلبدان تحوي عشرات الأحزاب ومنها متضاربة ومتقاطعة وأن التقت ببعض المشتريات . انني أرى من الواجب فعله في ظل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد على عموم السياسيين والفائزين على وجه الخصوص بان يعطوا الفرصة للفائز سيما وأن جميع أطراف العملية السياسية قد وجهوا سبلا من التهاني والتبريكات له من داخل العراق وحتى خارجه ليقوم بتشكيل الحكومة المرتقية والذهاب قدما للقضاء على الحاصصة وبعيدا عن ظهور مصطلحات جديدة تكسر هذا المبدأ المقيت والسرطاني الذي لم يجلب للبلد خيرا وإبداء التعاون التام معه في سبيل تقديم الخدمات المؤجلة لسنين طويلة من عمر العراق الجديد لأبناء هذا الشعب دون تمييز والنهوض بأعباء المرحلة

حيث أن هذا العريس المزور أفرز على علاته فائزين بمستويات متقاربة في عدد الكراسي تجعل الأبواب مفتوحة بسهولة لتشكيل الكتلة الكبرى إذا ما استعملت فيها الخطوط الحمر والرزق التي تنبع من الخطوط الخضر .. ولا أسمح لأحد بان يتهمني في التشجيع على التزوير إلا انني أقول ومن منطلق الحرص على البلد والحيفيات المرافقة لما جرى لدى عموم الشعب فضلا عن الأحزاب والتحالفات المشاركة أنما يدعوننا إلى الخشية من دخول